العدالـــــــة التعليمية في ظـــــل تحدي الألفية

البعد الثقافي كدعامة في هذه العملية

حســـن سليمانـــي
طالب باحث – سلك الدكتوراه
كلية علوم التربية
جامعة محمد الخامس– الرباط
المغرب

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة الوقوف عند موضوع العدالة التعليمية، تعريفها، وتوضيح سبل وطرق إمكانية تنزيلها وتطبيقها في سياقات اجتماعية مختلفة ومتنوعة، وكيف يمكن احترام خصوصيات أفراد البيئة التعليمية وخلفياتهم ومرجعياتهم، وكذلك حمولتهم الثقافية.

إن ما هو ثقافي قد يؤثر في بناء التعلمات واستيعابها إذا لم تكن مكيفة مع الحمولة المعرفية للمتعلمين مهما اخلفت أوساطهم الاجتماعية . كل هذا بالاستناد للمنهج الوصفي التحليلي لكون الدراسة تهدف بالأساس مطارحة السياقات التربوية وتحليلها لبلوغ عدالة تعليمية .

الكلمات المفتاح: العدالة التعليمية – البعد الثقافي – تحديات الألفية – الفروقات الفردية – التنوع

Summary:

This study aims to address the topic of educational justice, its definition, and to clarify ways and methods of implementing and applying it in different and diverse social contexts. It also explores how to respect the specificities, backgrounds, and references of individuals in the educational environment, as well as their cultural load.

Cultural factors can influence the construction and comprehension of learning if it is not adapted to the learners' cognitive load, regardless of their social backgrounds. All this is based on the descriptive analytical approach, as the study primarily aims to discuss and analyze educational contexts to achieve educational justice.

Keywords: Educational justice - Cultural dimension - Millennium challenges - Individual differences - Diversity

تمهيد:

قد يلاحظ كل مهتم بالحقل التربوي أو المشتغل في خضمه أو المتفاعل معه بطريقة من الطرق، الفوارق التي توجد بين المتعلمين، والتي تصل إلى درجة الفجوات المعرقلة للبناء التعليمي التعلمي، خصوصا أننا نعيش في عالم متحول يواكب تغيرات أصبحت صعبة الحصر، تغيرات تفرض تحدّيات تُوجب التفكير الجاد في إيجاد الحلول بهدف تحقيق عدالة تعليمية .

تحقق الانصاف والشمول ومراعاة توازي بين ما هو سوسيولوجي وما هوسيكولوجي، فكون العدالة التعليمية تستهدف إتاحة تعليم ملائم، ذو جودة عالية، يكون خالياً من التميي، كفء وعادل، مساعد على بناء شخصية متكاملة نفسيا واجتماعيا، يكون لها اعتزاز بانتمائها وثقافتها .

وعلى اعتبار أن المؤسسات التعليمية هي الحاضن الأبرز بعد مؤسسة الأسرة لفعل التنشئة الاجتماعية والثقافية، لذلك فهي ملزمة بتحديد كل ما يمكنه المساعدة على هذا الفعل، من عدة ديداكتيكية وطرق تفاعية . لأنه وبالرغم من الاكراهات المتعدد والتحديات التي تعيق التنزيل العادل لفعل التعليم، كاختلاف سياق وظروف بناء المهارات والمعارف (فالذي ينتمي لوسط وبيئة والدية متعلمة عكس الذي ينشأ في وسط أسري غير متعلم).

لذلك نجد أن اعتماد طرق بيداغوجية "كالفارقية " مثلا، من الأمور الفاعلة في فعل العدالة التعليمية ، إضافة لكون التركيز على ا"لبعد الثقافي" من شأنه تعزيز هذا التنزيل عبر إرساء تدابير إجرائية قادرة على الحد من الفوارق التي توجد بين المتعلمين.

أولا : العدالة التعليمية

أ/تعريف العدالة التعليمية:

العدالة التعليمية مفهوم مركب يهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة في التعليم، وهو يتضمن عدة جوانب أساسية، أهمها التمكن فرص تعليم متساوية بين جميع الأفراد وذلك بدون عوائق، سواء كانت مادية مثل التكاليف المرتفعة أو غير مادية مثل القيود الجغرافية أو الثقافية. فتكافؤ في الفرص يشمل توفير فرص متساوية للجميع، بما في ذلك توفير الدعم والموارد اللازمة للمتعلمين، سواء ذوي الاحتياجات الخاصة أو الطلاب الذين يواجهون تحديات اجتماعية أو اقتصادية قد تكون غير سامحة لهم بتلقي تعليمهم .

هذا دون التفريط بجودة التعليم أي توفير تعليم عالي الجودة للجميع، يواكب روح العصر ويضمن تحقيق النتائج المتساوية بالنسبة للجميع ويساعد في تطوير مهارات الطلاب ومعرفتهم بشكل عام.

بغرض تحقيق المساواة في النتائج بين المتعلمين، بحيث يتمكن جميعهم من تحقيق نتائج مماثلة في المعرفة والمهارات بغض النظر عن خلفياتهم الشخصية أو الاجتماعية.

لأن العدالة التعليمية تعتبر أساسية لبناء مجتمعات مستدامة وعادلة، يتمتع جميع أفرادها بفرص متساوية للنمو والتطور من خلال التعليم، الأمر الذي يعزز الاندماج الاجتماعي ويقلل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية و يقلصها.

ب/ سبل تنزيل العدالة التعليمية :

إن تنزيل العدالة التعليمية يتطلب جهودًا متنوعة ومتكاملة في نفس الآن، فتطبيقها يتطلب سلك عدة طرق وإجراءات يمكن تبنيها وتنفيذها في الأنظمة التعليمية بهدف ضمان تحقيق المساواة والعدالة في التعليم. كسلك سياسات شاملة ومتكاملة تهدف تطوير وتنفيذ سياسات تعليمية رامية لتحقيق المساواة والعدالة في التعليم، مثل سياسات مجانية التعليم وتقديم الدعم للمتعليمين ذوي

الاحتياجات الخاصة، بتوفير التمويل الكافي والموارد اللازمة لضمان جودة التعليم وتحقيق المساواة في الفرص بين كل الفئات المجتمعية باختلاف تصنيفاتها.

وكذا توفير وصول متساوٍ لهذه الفئات للمدارس، ببناء وصيانة البنيات التحتية والتعليمية، والتكفل بوصول جميع المتعلمين إلى المدارس بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وانتمائهم الطبقي. وذلك بتطوير برامج نقل والمواصلات الفعالة لضمان وصولهم بسهولة.

أمر آخر لا يجب إغفاله هنا، وهو تحديث مناهج التعليم وتطويرها بما يتلاءم مع السياقات ويناسب احتياجات المتعلمين ومتطلبات سوق الشغل، والأهم القدرة على تكيف المادة وما بها مع الفئات المستهدفة في العملية التعليمية. وكذا تدريب وتطوير المعلمين بهدف تحسين جودة التعليم وتعزيز قدراتهم على التعامل مع تنوع التلاميذ.

ومن طرق تنزيل العدالة التعليمية نجد ما هو مرتبط بسيكولوجية المتلقي (المتعلم) فمن اللازم تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للفئات التي تحتاج إلى دعم إضافي.

كما أن بناء شراكات قوية مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لدعم وتعزيز العدالة التعليمية أمر أضحى جدّ ملحٍ ، وذلك بالاعتماد أيضاً على تعزيز التواصل والتعلم المشترك بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني بكل فئات التي من شأنها المساهمة في هذا الأمر .

فبالاعتماد على هذه السبل والإجراءات، يمكن للنظم التعليمية أن تعمل على تحقيق العدالة التعليمية وتضمن توفيرجيدا لفرص تعليمية متساوية ومنصفة لجميع الأفراد في المجتمع.

ثانياً: العدالة التعليمية وتحديات التنزيل

قد يلاحظ كل مهتم بالحقل التربوي التحديات العديدة التي تحول دون تنزيل عدالة تعليمية خالصة، عوائق وتحديات تؤثر سلبًا على جهود تحقيق المساواة والعدالة في التعليم. أهمها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية للمتعلمين، لأن الخلفيات الاقتصادية المنخفضة تعد من أبرز التحديات الكبيرة في الوصول إلى الموارد التعليمية الأساسية كالمناهج المحدثة والتكنولوجيا التعليمية. فالفئات الوافدة على المؤسسات يجب أن تجد نفس التعامل [1]

بالإضافة للتمييز والتفرقة الذي قد يواجه الطلاب الذين ينتمون إلى أقليات عرقية، أو أوساط معوزة ، أو الطلاب ذوي الإعاقة، أو الفتيات ، تحديات تمييزية تؤثر سلبًا على فرصهم في التعليم. وكذا ما تعانيه بعض المدارس والمناطق من نقص حاد في التمويل والموارد التعليمية اللازمة، الأمرالذي يؤثر على جودة التعليم وقدرة الطلاب على تحقيق النجاعة التعليمية.

أيضا افتقار بعض المناطق للبنية التحتية ، كجودة الحجرات الدراسية وانعدام المرافق في بعض الأحيان، مما يعرقل عملية تحقيق العدالة التعليمية أحيانا، وقد يعيقها في أحيان عدة. ولعل التحديات الثقافية واللغوية من أبرز التحديات التي تواجه تنزيل عدالة تعليمية، لكون المتعلمين المنتمين لخلفيات ثقافية أو لغوية مختلفة قد يواجهون صعوبات في الاندماج والتكيف ، مما يؤدي إلى فجوات في الفهم والتفاعل مع المناهج التعليمية.

تجاوز هذه العوائق وتحقيق العدالة التعليمية يتطلب جهودًا مستمرة ومتكاملة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمدارس، والمعلمين، والمجتمع المحلي، والشركاء الدوليين، لضمان توفير فرص تعليمية متساوية ومنصفة لجميع الأفراد.

وعند الحديث عن الشركاء الدوليين يمكننا ذكر مبادرة تحدي الألفية (Millennium Challenge) المبادرة التطويرية العالمية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2004. والتي كانت تهدف دعم الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية من خلال تقديم مساعدات مالية ضخمة للمشاريع الإنمائية الطموحة. كتحسين البنية التحتية، وزيادة إمكانيات الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، والسلامة الغذائية، ودعم المشاريع التي تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

تنزيل العدالة التعليمية وتحديات الألفية :

إن الحديث عن تحديات الألفية لهو حديث عن الصعوبات والعقبات التي تواجه الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals – MDGs). التحديات التي تشمل عدة جوانب، كالفقر المدقع الذي تعانيه العديد من الدول النامية ، مما يجعل من الصعب تحقيق التقدم في مختلف المجالات الإنمائية والتعليم أولها.

تلك التحديات تعكس التحديات الكبيرة التي تواجه جهود العالم لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتتطلب استجابات فعالة وشاملة من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي للتغلب عليها وتحقيق تقدم ملموس في جميع المجالات الإنمائية.

ثالثاً:البعد الثقافي في العملية التعليمية

البعد الثقافي في العملية التعليمية يشير إلى التأثيرات والعوامل الثقافية التي تؤثر على كيفية تصميم وتنفيذ التعليم في البيئات التعليمية المختلفة. يمكن أن يكون البعد الثقافي في التعليم متعدد الجوانب ويشمل عدة عناصر أساسية تهدف تعزيز القيم والمعتقدات الثقافية ففي بعض الثقافات قد تكون القيم مركزة حول الاحترام للمعلم والنظر إليه باحترام عميق، فالرائج عند السلف (من علمني حرفا صرت له عبداً) بينما في ثقافات أخرى قد تكون القيم تشجع على التعلم الجماعي والتفاعل الاجتماعي باحترام المعلم أو الماساعد في بناء العمليات التعلمية، يعني أن السياقات تفرض بيداغوجيات معينة .

أيضا اللغة باعتبارها جزءا أساسيا من البعد الثقافي داخل العملية التعليمية التعلمية ، فكيفية توصيل المعلومات تؤثر في عمليات الفهم والاستيعاب التعليمي. لذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار تفضيلات اللغة والأساليب التواصلية للمتعلمين بغرض ضمان تعلم فعال.

خصوصا وأن البيئات التعليمية متعددة الثقافات والروافد ، لذا ينبغي التركيز على فهم الاختلافات الثقافية وتعزيز التفاهم الثقافي بين المتعلمين والمعلمين عبر التذويب لكل الحاواجز. يعني أن يكون للمعلمين وعي بالثقافات المتنوعة للمتعلمين .

اعتماد التكنولوجيا والابتكارات التعليمية لها راهنية في العصر الحالي، لكن اعتمادها يلزم أن يكون توظيفا ملائما للبعد الثقافي بتقديم أساليب جديدة ومبتكرة تراعي سياقاتهم ومعارفهم ، فالتقنيات المتوافقة مع السياق الثقافي والاجتماعي للمتعلم تكون فعالة، وفي العكس تصبح معرقلة وتعجيزية .

البعد الثقافي أيضاً يشمل الشراكات المجتمعية والتفاعل مع الأسر. حتى تكون عمليات التعلم والتعليم مساندة بكل المؤسسات التي من شأنها المساهمة في تربية الناشئة.

وكخلاصة هنا، فالبعد الثقافي في العملية التعليمية يعكس التحديات والفرص التي يمكن أن تنشأ من التفاعل بين الثقافات المتعددة في سياقات التعليم المتنوعة، بحيث يجب أن تكون السياسات التعليمية متجاوبة مع هذا البعد لضمان توفير تعليم يحترم ويعزز التنوع الثقافي ويساهم في تحقيق عدالة تعليمية مراعية للفوارق المجتمعية .

الحاجة للبعد الثقافي :

إن للبعد الثقافي في العملية التعليمية ضرورة لا يمكن تجاوزها لإنجاح العمليات التعليمية ، وذلك بهدف تعزيز التفاهم الثقافي بين المتعلمين باختلاف خلفياتهم وانتماءاتهم لأن مراعاة هذه الامور التي قد تبدوا بسيطة هي أساس كل الاخفاقات التربوية [2]

أيضاً تكييف المناهج التعليمية بحيث يتمكن المتعلمين على الاستيعاب الملموس ، كما يمكن تضمين الأمثلة والمحتوى الثقافي المتنوع لتحفيز المشاركة الفعّالة والتعلم العميق.

كما يمكن أن يساهم البعد الثقافي في تعزيز الهوية الثقافية للمتعلمين وجعلهم يشعرون بالانتماء إلى مجتمعاتهم الثقافية، أمر يعزز التعلم الذاتي والمشاركة الإيجابية في العملية التعليمية.

بشكل عام، يعتبر البعد الثقافي جزءًا لا يتجزأ من عملية التعليم الفعالة والمستدامة، فهو يساهم في تعزيز جودة التعليم، ويعزز التفاهم بين الثقافات على اختلافاتها، وبالتالي يعزز الاستقرار الاجتماعي و العدالة التربوية .

رابعاً : قدرة البعد الثقافي على المساهمة في تنزيل العدالة التعليمية

أ/ تقبل الآخر :

علاقة العدالة التعليمية بتقبل الآخر تعكس تأثير النظام التعليمي/التربوي على قدرة الأفراد على فهم واحترام الثقافات والخلفيات والسياقات الاجتماعية المختلفة. كتعزيز التسامح والاحترام لأن ذلك يساهم في توفير فرص تعليمية متساوية ومنصفة للجميع، فيتعلم المتعلمين بذلك أهمية احترام وتقدير الاختلافات في ما بينهم .

و التقليل من الانقسامات والتمييز لأن النظام التعليمي المبني على العدالة يساهم في تذويب الانقسامات الاجتماعية والتمييز بين المتعلمين، وبالتالي يسهم في خلق مجتمع تعليمي متكافئ يشجع على التعاون والتكامل بين الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم. ويعزز التفاهم المتبادل والتعايش السلمي. والتمكين الشخصي والاجتماعي من خلال توفير الفرص المتساوية للتعلم والتطوير الشخصي. والشعور بالثقة في النفس و المساهمة بشكل فعال في المجتمع. "فتقبل الآخر هو تقبل للذات بشكل أولي واحترام لها"[3]

بهذه الطرق، يمكن أن تلعب العدالة التعليمية دوراً كبيراً في بناء مجتمع متفتح ومتسامح ومتنوع، حيث يتعلم الأفراد كيفية قبول واحترام الآخرين بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية والاجتماعية.

ب/احترام التنوع:

إن احترام التنوع يمثل جوانب مهمة وأساسية في تنزيل العدالة التعليمية، ذلك أنه يساهم في توفير الفرص المتساوية بغض النظر عن مجالاتهم الاجتماعية أو الانتماءات الجغرافية. ومن خلال تحقيق هذا الهدف، يتمكن المتعلمين من التعلم والنمو بناءً على قدراتهم الفردية دون تمييز أو تحيز، مما يسهم في احترام التنوع.

فالمتعلمون يستوعبون أهمية احترام وفهم الاختلافات الثقافية والاجتماعية بينهم وبين زملائهم. ويتعزز التسامح والتعايش السلمي بينهم، مما يساعد على بناء مجتمع تعليمي مترابط ومتناغم. مشجع على التعلم المتبادل والمبني على التفاعل والتعلم المتبادل لفهم وقبول وجهات نظر الآخرين، وهذا يعزز التفاهم ويقلل من الصراعات والمناحرات في البيئة التعليمية. الأمر هنا لا يقتصر على بيئة المؤسسة التربوية ، بل كل المؤسسات الشريكة في إنتاج الأجيال، لأن بناء جيل مثقف واع يلزم تزويده بآليات الاحترام، احترام الآخر المختلف والمنتمي لبيئات لها حمولاتها وأعرافها الخاصة.[4]

فعندما يشعر أنه ببيئة تحترمه وتمكنه من فرصة تعليمية، يزداد شعوره بالتمكين الشخصي والانتماء إلى المجتمع المدرسي. يتمكن من المساهمة بشكل فعال في الأنشطة والمبادرات المدرسية، مما يعزز الاندماج الاجتماعي والانتماء الثقافي.

فالعدالة التعليمية بذلك تعزز التعلم الشامل من خلال تضمين الثقافات المختلفة والتفاعل بينها في مناهج التعليم، حيث تسهم في توسيع آفاق الطلاب وتحفزهم على استكشاف وفهم العالم بشكل متعدد الأبعاد.

بهذه الطرق، يمكن رؤية كيف أن احترام التنوع في العملية التعليمية يعزز ويدعم تحقيق العدالة التعليمية التعلمية، فكلا الجانبين يتكاملان بهدف تحقيق بيئة تعليمية متساوية تحتفي بالتنوع وتطمح للتكامل.**ج/ التركيز على المساواة بين المتعلمين :**

المساواة بين المتعلمين تمثل عمادا أساسياً لتنفيذ وتحقيق العدالة التعليمية بشكل فعال، حيث تتيح الفرص التعليمية المتساوية، فعندما يتم تحقيق المساواة بين المتعلمين، يتمكن الجميع من الوصول إلى فرص تعليمية متساوية ومتكافئة، هذا يشمل إمكانية الوصول إلى مرافق تعليمية جيدة وموارد تعليمية متنوعة ومتكاملة.

أيضا المساواة لها قدرة تعزيز التعلم المتميز حيث يتمكن كل متعلم من تطوير مهاراته بحرية دون أي قيود أو تمييز، فبفضل هذا التوجه، يمكن للمتعلم استكشاف وتطوير مواهبهم بحرية دون الشعور بالحواجز، الأمر الذي يسهم في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المتعلمين، مما يعزز من التعلم المتبادل والتفاعل الثقافي. فهذا الأمر يحفيز على مشاركة الأفكار والمواقف بدون تحفظات، مما يعزز الحوار والتفاهم المتبادل.

فيزداد الاندماج الاجتماعي والانتماء المدرسي. فيتحقق التعلم والتفاعل في بيئة تعليمية متساوية ومتكافئة.

بالمجمل، المساواة بين المتعلمين تمثل الأساس الضروري لتحقيق العدالة التعليمية، وهي تعزز من قدرة النظام التعليمي على توفير بيئة تعليمية عادلة ومتساوية للجميع، مما يسهم في تعزيز الاحترام المتبادل وتقبل التنوع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.

د / تقليل الفجوات بين المتعلمين لتذويب الفروقات :

تقليل الفجوات التعليمية بين المتعلمين يلعب دورًا حاسمًا في تذويب الفوارق بينهم وتعزيز العدالة التعليمية لأنها تمكن من توفير فرص تعليمية متساوية لذلك يجب أن تكون جميع المدارس والمؤسسات التعليمية مزودة بالموارد والتجهيزات اللازمة لتقديم تعليم عالي الجودة للجميع، نتحدث هنا عن الفصول الدراسية المجهزة جيدًا والمواد التعليمية المتنوعة.

أيضا اعتماد برامج التدخل المبكر المساهم في التقليل من الفجوات التعليمية منذ سن مبكرة، وتعزيز المستويات الأساسية للتعلم لدى الأطفال قبل بداية المرحلة الابتدائية، مثل رياض الأطفال المجانية أو برامج التعليم المبكر التي تركز على تنمية القدرات الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب.

كما يجب تقديم دعم إضافي للتلاميذ الذين يواجهون تحديات خاصة أو يأتون من خلفيات تعليمية ضعيفة. وتمكينهم من الدعم الإضافي في مجالات معينة مثل الرياضيات أو اللغة.

والعمل على تشجيع التفاعل الاجتماعي والثقافي من خلال الأنشطة المدرسية والبرامج الثقافية والاجتماعية ، مما يساهم في تقليل الفجوات وتعزيز الاندماج الاجتماعي الجيد والسريع.

بتنفيذ هذه الإجراءات والسياسات، يمكن تحقيق تقليل الفجوات التعليمية وبالتالي تذويب الفرق بين المتعلمين، مما يعزز العدالة التعليمية ويساهم في تحقيق تعليم يتساوى فيه الجميع بالفعل.

الباحث "حلا حاج علي" قام بدراسة عن احتياجات جيل ما بعد الحرب السورية كنموذج ينبغي الوقوف عنده لبتر الفجوات، وهو نموذج يمكن أن يكون متشابها للعديد من المجتمعات سواء التي تعرف الحروب أو لا، لأن الهدف مشترك (تقليل الفجوات)

تتمثل المؤشرات المرتبطة بفجوات البنية التحتية بوجود المدارس، ومدى كفايتها، وتوزعها الجغرافي، والقدرة الاستيعابية للمدارس، ومستوى الأمان داخل البيئة المدرسية، ومساحات اللعب والأنشطة الحركية، والخدمات الصحية التي تحتاجها المدارس، وموارد الطاقة. أما المؤشرات المتعلقة بالمعلم فهي: الكفاية العددية للمدرسين، والبعد الجندري، وكفاية التعويضات المالية عند المدرسين، والكفاءات والخبرات الخاصة بالتعليم عندهم، ومؤشرات الأمن المباشر عند المدرسين.

أما مؤشرات فجوة المناهج والكتب والوسائل التعليمية المساندة: كالتعديلات التي طرأت على المناهج وصفاته البنيوية، ومؤشر فقر التعليم، والاستثمار في التعليم، والبعد الديني للمناهج، والكتب والوسائل التعليمية المساعدة.

أما تلك المرتبطة بالطالب: كالحاجة للتعليم، والتسرب الدراسي (الانقطاع الدراسي)، والمقدرة المادية عند المتعلمين، وخصخصة التعليم، والحرب والمفرزات النفسية والاجتماعية على التلاميذ.

تقترح الدراسة مقترحات عدة، وذلك وفقاً للفجوات التعليمية، نذكر منها: ضرورة إطلاق حملات مناصرة تستهدف عملية تقدير الاحتياجات، ناهيك عن ضرورة تعزيز الأدوار المحلية في عملية الإشراف على العملية التعليمية، وزيادة قنوات التنسيق بين الفاعلين، والتأطير الرسمي لعملية تقدير الاحتياج. كما توصي الدراسة بضرورة دعم إنشاء آلية خاصة بتقدير الاحتياج للمدارس وشروطها الفنية وحسن توزعها.[5]

الهوامش:

[1] Paul C.Gorski. Reaching and Teaching Students in Poverty: Strategies for Erasing the Opportunity Gap.James.A benks Editor.2013

[2] محمد المشنوق، إشكاليات الثقافة والتربية، ماستر للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 1994

[3] ميلاد حنا، قبول الآخر، دار الشروق، مصر، 2008

[4] حسن ابراهيم أحمد، الثقافة المتوثرة، مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع، سوريا، دمشق،2004

[5] حلا حاج علي، احتياجات جيل ما بعد الحرب ، عمان للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2023